التقرير السنوي لتحالف آراب ووتش ٢٠٢٥

1. المقدمة 1

2. الحملات وجهود المناصرة وتطوّرات سياسات مؤسسات التمويل الدولية 2

3. المشاركة في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2025 8

4. الأبحاث والمنشورات والإنتاج المعرفي 9

5. مجموعات العمل 11

6. التطوير المؤسسي 12

1. المقدمة

خلال عام 2025، قاد تحالف أراب ووتش وشارك في عدد من الحملات وجهود المناصرة الرامية إلى التأثير في سياسات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأطر عملهما ونتائج برامجهما التنموية.

وبالتوازي مع هذا العمل على المستوى المؤسسي، عزّز التحالف تعاونه مع منظماته الأعضاء في لبنان وتونس ومصر والأردن من خلال متابعة ورصد عدد من المشاريع ميدانيًا. وأتاح هذا الانخراط فرصةً عمليةً للأعضاء للاطّلاع على سياسات البنك الدولي وآليات عمله التشغيلية، كما أسهم في تعزيز معارفهم التقنية ودعم أثر ملموس على مستوى المجتمعات المحلية، إلى جانب تمكينهم من رصد التحديات والثغرات المرتبطة بتطبيق السياسات.

كما واصل التحالف متابعة أبرز التطورات المؤسسية وتحديثات السياسات، ومشاركتها مع أعضائه وشركائه والمجتمعات، بما يعزّز قدرتهم على مواكبة التحوّلات الجارية داخل المؤسستين. وتنعكس مخرجات هذا الجهد الرصدي والمعرفي في مختلف محاور هذا التقرير السنوي.

ويستعرض التقرير مجالات عمل التحالف عبر مستويات متعدّدة، تشمل جهود المناصرة والتأثير في سياسات مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والمشاركة في الاجتماعات الدولية، وإنتاج الأبحاث والمعرفة، إلى جانب تعزيز انخراط الأعضاء وبناء قدراتهم من خلال مجموعات العمل، وصولًا إلى مسارات التطوير المؤسسي.

2. الحملات وجهود المناصرة وتطوّرات سياسات مؤسسات التمويل الدولية

يستعرض هذا القسم حملات وجهود المناصرة التي قادها التحالف، وأنشطة الرصد المرتبطة بالمشاريع على مستوى البلدان، إضافةً إلى انخراطه ومتابعته لتطوّرات السياسات وجهود الإصلاح المؤسسي في كلٍّ من مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

المناصرة المرتبطة بالبلدان والمشاريع

في إطار مشروع **"نحو سياسات وممارسات زراعية مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"** (تموز/يوليو 2024 – كانون الثاني/يناير 2026)، عمل التحالف بشكل وثيق مع منظماته الأعضاء على تعزيز جهود المناصرة والرصد على مستوى المشاريع. وركّزت هذه المبادرة على البرامج الزراعية المموّلة من البنك الدولي في لبنان وتونس ومصر والأردن، مع تسليط الضوء على الثغرات المرتبطة بالشفافية، ومشاركة أصحاب المصلحة، وآليات المساءلة.

- **لبنان : مشروع التحول الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي (GATE)**

عمل تحالف أراب ووتش إلى جانب منظماته الأعضاء في لبنان — جمعية الأرض لبنان، والحركة البيئية اللبنانية، والاتحاد اللبناني للأشخاص المعوّقين حركيًا — على رصد تنفيذ مشروع التحوّل الأخضر للأغذية الزراعية في سبيل التعافي الاقتصادي (GATE). وشمل هذا الانخراط جهود مناصرة مباشرة مع البنك الدولي ومجلس النواب اللبناني، كما أسهم في تيسير تسجيل أكثر من 3,000 مزارع للاستفادة من برامج المشروع.

كما أعدّت المنظمات اللبنانية الأعضاء بشكل مشترك سبع أوراق تحليلية وأوراق موقف موجّهة إلى الجهات المعنية بتنفيذ المشروع. وقد طُوِّرت هذه الأوراق من خلال مسار تشاوري استند إلى مراجعة وثائق المشروع، قبل مشاركتها مع الجهات الوطنية والمؤسسية المعنية، بما في ذلك مجلس النواب اللبناني، ومكتب البنك الدولي في لبنان، ووزارة الزراعة، ومجلس الإنماء والإعمار، ووزارة البيئة، ومشروع الخطة الخضراء، ومديرية التعاونيات.

- **الأردن — برنامج المرونة الزراعية وتطوير سلاسل القيمة والابتكار (ARDI)**

عمل تحالف أراب ووتش إلى جانب منظماته الأعضاء في الأردن — مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية، والحياة راصد، وجمعية دبين للتنمية البيئية — على رصد تنفيذ برنامج المرونة الزراعية وتطوير سلاسل القيمة والابتكار (ARDI). وفي إطار هذا العمل ،أعدّت المنظمات الأعضاء تقييمًا مستقلًا كشف عن فجوات بين السياسات المعتمدة مركزيًا وآليات تنفيذها محليًا، خصوصًا في ما يتعلّق بالسياسات البيئية والاجتماعية.

كما نُفِّذت أنشطة توعوية وحوارات سياساتية مع أصحاب المصلحة، شملت تنظيم ثلاث جلسات توعية مجتمعية في مناطق مستهدفة، بمشاركة مزارعين ومنظمات بيئية ومجتمعات محلية. وقادت جمعية دبين أيضًا حملة توعوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وشملت جهود المناصرة كذلك عقد جلسة نقاش سياساتي مع لجنة البيئة والتغيّر المناخي في مجلس النواب الأردني، بمشاركة ستة نوّاب.

- **تونس — برنامج دعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية والمناطق الريفية (TRACE)**

عمل تحالف أراب ووتش إلى جانب منظماته الأعضاء في تونس — أنشر والجمعية التونسية لقانون التنمية على رصد تنفيذ برنامج دعم التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل في قطاع الأغذية الزراعية والمناطق الريفية (TRACE)، كما أُجري تقييم مستقل لآليات تنفيذه.

وأظهر التقييم وجود ثغرات في تنفيذ البرنامج لا تعكسها المؤشرات الكمية للأداء. فعلى الرغم من تحقيق مستهدفات خلق فرص العمل، ظلّت آليات معالجة الشكاوى محدودة الاستخدام. كما بيّن أن السياسات البيئية والاجتماعية، رغم اعتمادها رسميًا، لم يقابلها مستوى كافٍ من وعي المستفيدين بالالتزامات البيئية ومعايير الصحة والسلامة المهنية.

واستند التقييم إلى آراء المستفيدين، وخلص إلى ملاحظات وتوصيات قائمة على الأدلة للاستفادة منها في تصميم البرامج المستقبلية. وفي السياق نفسه، عملت المنظمات الأعضاء على إشراك أصحاب المصلحة لتعزيز فهم آليات المساءلة ومتطلبات الامتثال البيئي، إلى جانب دعم قدرات منظمات المجتمع المدني على إجراء تقييمات منظّمة لبرامج التنمية الريفية المموّلة من مؤسسات التمويل الدولية.

- **مصر**

عمل تحالف أراب ووتش، إلى جانب منظماته الأعضاء في مصر — الجمعية المصرية للحقوق الجماعية، وشمسية، ومنصّة العدالة الاجتماعية — على الإعداد لرصد أحد المشاريع الزراعية المموّلة من البنك الدولي. غير أنّ تأجيله أدّى إلى إعادة توجيه الجهود نحو تطوير القدرات وتعزيز الوعي العام بدور البنك الدولي وآليات المساءلة المرتبطة به.

وفي هذا الإطار، نُظّمت ورشات تشاورية جمعت فاعلين من المجتمع المدني وممثلين عن نقابات مهنية، إلى جانب لقاءات تواصل مع منظمات المزارعين المحلية في القاهرة والجيزة والفيوم وبني سويف. كما جرى إعداد مواد تدريبية لدعم انخراط المجتمعات المحلية.

كما أُنتجت أربعة فيديوهات توعوية تناولت نموذج تمويل البنك الدولي، وأنظمة المساءلة، وآليات معالجة الشكاوى. وأُعدّت أيضًا ورقتان تحليليتان حول دور البنك في مصر، مع التركيز على قطاع الزراعة، وسبل العيش في المناطق الريفية، وانعكاسات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

تحديث إطار الاستدامة في مؤسسة التمويل الدولية وجهود المناصرة المرتبطة به

تشهد مؤسسة التمويل الدولية حاليًا عملية إصلاح مؤسسية بارزة من خلال تحديث إطار الاستدامة الخاص بها. وقد اعتُمدت النسخة الحالية من هذا الإطار عام 2006، قبل أن تُحدَّث في عام 2012. ومنذ ذلك الحين، اعتمدته أكثر من 150 مؤسسة، ما يعكس أهميته على المستوى العالمي، ويضاعف في الوقت نفسه من حجم المسؤولية المرتبطة بعملية مراجعته وتحديثه.

ويرتكز إطار الاستدامة على ثلاثة مكوّنات رئيسية:

- **السياسة البيئية والاجتماعية**، التي تحدّد دور مؤسسة التمويل الدولية والتزاماتها؛
- **معايير الأداء**، التي توضّح المتطلبات المفروضة على عملاء المؤسسة على مستوى المشاريع؛
- **سياسة الوصول إلى المعلومات**، التي تنظّم آليات الإفصاح عن المعلومات وتوقيتها.

تجري عملية تحديث الإطار على مرحلتين رئيسيتين:

- المرحلة الأولى:(مرحلة الحوار) تمتد هذه المرحلة ما بين 9 و12 شهرًا (أبريل/نيسان 2025 – مارس/آذار 2026)، وتركّز على تطوير النهج التشاوري بالتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، عبر محاور موضوعية وأولويات بيئية واجتماعية. ومن المنتظر أن تُسهم الملاحظات و المدخلات التي تُجمع خلال هذه المرحلة في إعداد المسودة الأولى من إطار الاستدامة المحدّث. وعند اختتام هذه المرحلة، ستنشر مؤسسة التمويل الدولية ملخصًا بمخرجات مرحلة الحوار، إلى جانب خطة مُحدّثة للتشاور مع أصحاب المصلحة.

- المرحلة الثانية: (مرحلة المشاورات العامة) تمتد هذه المرحلة بين 12 و24 شهرًا (أبريل/نيسان 2026 – مارس/آذار 2028). وخلالها، ستُتاح المسودة الأولى من الإطار المحدّث للتشاور العام على المستوى العالمي. وتشمل العملية جولتين من المشاورات، وفق الجداول الزمنية المحدّدة في خطة التشاور التي جرى تطويرها خلال المرحلة الأولى. وفي ختام هذه المرحلة، سيُنشر إطار الاستدامة المحدّث مرفقًا بملخص للتعليقات والملاحظات التي وردت خلال عملية التشاور.

لمزيد من التفاصيل حول خارطة الطريق المقترحة، والمنهجية المعتمدة، والمقاربة العامة لعملية التحديث، يمكن الرجوع إلى ورقة المنهجية (Approach Paper) و إطار التشاور مع أصحاب المصلحة.

انخراط تحالف أراب ووتش

شارك تحالف أراب ووتش في جلسات المعلومات التي نظّمتها مؤسسة التمويل الدولية خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية 2025، حيث عُرض خلال جلسة الربيع عرضٌ عام لمسار تحديث إطار الاستدامة وخطواته الرئيسية، وهي متاحة عبر هذا الرابط. كما نظّمت مؤسسة التمويل الدولية خلال الاجتماعات السنوية 2025 جلسةً أخرى لمنظمات المجتمع المدني، عُرضت خلالها مستجدات مراجعة إطار الاستدامة، بما في ذلك ملخص لانخراطات المجتمع المدني بين أبريل وأكتوبر 2025، وأبرز الملاحظات الأولية الصادرة عن مرحلة الحوار، والخطوات اللاحقة للعملية، وهي متاحة عبر هذا الرابط.

وفي السياق نفسه، إن التحالف جزء من شبكة عالمية لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية تحديث إطار الاستدامة لمؤسسة التمويل الدولية، وذلك من خلال مجموعات عمل متخصّصة تغطّي مجالات من بينها الزراعة، والأراضي، والعمل، والمناخ والتلوث، والتنوّع البيولوجي، والوسطاء الماليين. يركز التحالف بشكل خاص على سياسة الوصول إلى المعلومات لدى مؤسسة التمويل الدولية، وذلك بالتعاون مع عدد من المنظمات الشريكة.

وفي إطار هذا العمل، قدّم التحالف، إلى جانب شركائه، ورقة سياسات مفصّلة إلى مؤسسة التمويل الدولية حدّد فيها أبرز الجوانب التي تتطلّب تعزيزًا في سياسة الوصول إلى المعلومات، سواء على مستوى تصميم السياسة أو تطبيقها. كما تناولت الورقة سبل مواءمة السياسة مع المعايير الدولية للحق في الحصول على المعلومات، ومع الممارسات المقارنة المعتمدة لدى مؤسسات التمويل الدولية الأخرى، إلى جانب تقديم توصيات عملية لتحسين كفاءة وفعالية الإفصاح عن المعلومات. ويمكن الاطلاع على الورقة عبر هذا الرابط.

بالتوازي مع ذلك، واصل تحالف أراب ووتش جهوده في المناصرة من أجل الدفع نحو إقرار نظام عقوبات يُطبّق على عملاء مؤسسة التمويل الدولية في حالات الإخلال المتكرر بمعايير الأداء. وتتجلّى هذه الجهود في المقال المعنون: «**الحاجة إلى نظام جزاءات لعملاء مؤسسة التمويل الدولية الذين ينتهكون معايير الأداء: ضمان المساءلة بما يتجاوز الاحتيال المالي**»، والمتاح عبر هذا الرابط.

يسلّط المقال الضوء على فجوة محورية في منظومة المساءلة داخل مؤسسة التمويل الدولية؛ إذ في حين يخضع العملاء المتورّطون في مخالفات مالية لعقوبات صارمة — قد تصل إلى الإدراج على قوائم الحرمان من التمويل — يواصل بعض المتسبّبين في انتهاكات بيئية واجتماعية جسيمة الحصول على التمويل من دون مساءلة تُذكر. ويدعو المقال إلى تطوير آلية عقوبات تضمن محاسبة العملاء، لا سيّما في حالات الانتهاكات المتكرّرة التي تعرّض المجتمعات والأنظمة البيئية للمخاطر.

وأفضت جهود المناصرة التي قادها التحالف في هذا الملف إلى عقد اجتماع مع النائب الأول للرئيس والمستشار العام لمجموعة البنك الدولي. وأشارت النقاشات إلى وجود انفتاح داخلي على تعزيز تدابير المساءلة، وإن لم يكن بالضرورة من خلال اعتماد قوائم حرمان من التمويل، إذ يجري النظر في مسارات قانونية بديلة للتعامل مع حالات الإخلال المتكرّر بمعايير الأداء.

دمج هيئات المساءلة المستقلة

تشهد مجموعة البنك الدولي مسارًا إصلاحيًا محتملًا يتمحور حول إمكانية دمج هيئات المساءلة المستقلة التابعة لها. وتشمل هذه الهيئات لجنة التفتيش وخدمة تسوية النزاعات، المعنيّتَين بالنظر في الشكاوى المرتبطة بالمشاريع المموّلة من البنك الدولي، إلى جانب مكتب المستشار/أمين المظالم المعني بالامتثال، الذي يتولّى معالجة الشكاوى المتعلّقة باستثمارات مؤسسة التمويل الدولية وضمانات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

وقد أنشأت مجالس إدارة كلٍّ من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار فريق عمل مكلّفًا بوضع خيارات وتوصيات بشأن دمج هيئات المساءلة المستقلة ضمن مجموعة البنك الدولي. وتنطوي هذه العملية على قدر ملحوظ من التعقيد، لا سيّما في ظل اختلاف ولايات هذه الهيئات والدور المحوري الذي تضطلع به باعتبارها قنوات لجوء للمجتمعات المتضرّرة من مشاريع التنمية. كما أنّ أيّ دمج محتمل سيستدعي مواءمة أنظمة المساءلة عبر الأذرع العاملة في القطاعين العام والخاص ضمن مجموعة البنك الدولي.

ولتوجيه عمل فريق العمل، حدّدت مجالس الإدارة مجموعة من المبادئ الناظمة، من أبرزها تعزيز فعالية هيئات المساءلة في خدمة المجتمعات المتأثرة بالمشاريع والمقترضين والعملاء، وضمان عدم التراجع عن السياسات أو الولايات القائمة مع الحفاظ على نقاط القوة لكل آلية، وصون استقلاليتها، وتعزيز حضورها الميداني وسهولة الوصول إليها، إضافةً إلى توفير الموارد الكافية بما يضمن الاستخدام الأمثل لها.

ولا تزال مسائل أساسية قيد النقاش، من بينها مدى المضي في دمج الآليات، والشكل الذي قد يتّخذه هذا الدمج في حال اعتماده. كما يجري حاليًا النظر في عدد من الخيارات الهيكلية والتشغيلية.

ويتابع تحالف أراب ووتش، إلى جانب منظمات المجتمع المدني الشريكة، عن كثب مسار الدمج، وينخرط في مراحل المشاورات المرتبطة به. ويمتدّ الجدول الزمني التقديري للعملية على النحو الآتي: أيلول/سبتمبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2025 لجمع مدخلات أصحاب المصلحة؛ تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر 2025 لتطوير خيارات الدمج؛ كانون الثاني/يناير – شباط/فبراير 2026 لإعداد مسودة التقرير لعرضها على مجلس الإدارة؛ آذار/مارس – نيسان/أبريل 2026 لإجراء المشاورات العامة؛ وأيار/مايو 2026 لإصدار التقرير النهائي. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى ملخّص ورقة المنهجية الصادرة عن فريق العمل، والمتاحة عبر هذا الرابط.

اعتماد إطار الإجراءات التصحيحية

في تطوّر متصل بتعزيز المساءلة، اعتمدت كلٌّ من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار أوّل إطار من نوعه لمعالجة الأضرار، من خلال إقرار **إطار الإجراءات التصحيحية (Remedial Action Framework – RAF)**. ويُعدّ هذا الإطار أوّل سياسة رسمية ضمن مجموعة البنك الدولي توضّح كيفية إسهام المؤسستين في إنصاف المجتمعات المتضرّرة من المشاريع المدعومة منهما، وذلك بعد سنوات من المناصرة المتواصلة التي قادتها منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتأثرة.

وقد اعتُمد الإطار في 3 نيسان/أبريل 2025، ويقدّم نهجًا منظّمًا لمعالجة الأضرار البيئية والاجتماعية من خلال التركيز على الوقاية، والاستعداد، وإتاحة سبل الإنصاف، ودعم الإجراءات العلاجية. ورغم أنّ المسؤولية الأساسية تظلّ على عاتق العملاء، تعترف المؤسستان بدور لهما ضمن منظومة أوسع للإنصاف.

وقد يشمل هذا الدور استخدام النفوذ المالي، وتقديم الدعم الفني، وإجراء تقصّي الحقائق، والمساهمة في دعم الإجراءات العلاجية — لا سيّما في السياقات الهشّة — وذلك على أساس تقديري وبحسب كل حالة على حدة.

ولمزيد من المعلومات حول إطار الإجراءات التصحيحية واعتماده، يُرجى الرجوع إلى الموارد التالية:

— مقال تحالف أراب ووتش حول اعتماد الإطار: متاح عبر هذا الرابط.
— البيان المشترك لمنظمات المجتمع المدني بشأن اعتماد الإطار: متاح عبر هذا الرابط.
— الشرح المبسّط الذي أعدّه تحالف أراب ووتش حول الإطار: متاح عبر هذا الرابط.

النهج الجديد لمجموعة البنك الدولي في الشراكة مع البلدان

تعمل مجموعة البنك الدولي على تجديد نهج شراكتها مع البلدان من خلال تطوير **إطار الشراكة القُطرية (Country Partnership Framework – CPF)**، الذي يُعدّ الوثيقة الاستراتيجية الأساسية التي تنظّم علاقة المجموعة مع البلدان الأعضاء. ويحدّد الإطار الأهداف الرئيسية والنتائج التنموية التي توجّه مجالات الدعم، كما يشكّل الإطار التشغيلي الذي تستند إليه المجموعة في مساندة أولويات التنمية خلال فترة التنفيذ.

وجاء هذا التوجّه في ضوء مراجعات مؤسسية خلصت إلى أنّ نموذج إطار الشراكة القُطرية القائم أصبح واسع النطاق على نحو مفرط، إذ سعى في كثير من الحالات إلى معالجة عدد كبير من الأولويات في آنٍ واحد، ما انعكس سلبًا على مستوى التركيز والفعالية. ومن هنا، يهدف النهج المقترح إلى تعزيز الوضوح الاستراتيجي، وتقوية التنفيذ، وتحسين توظيف المعرفة العالمية والخبرات المؤسسية التي تمتلكها المجموعة.

وفي سياق عملية الإصلاح هذه، نظّم البنك الدولي مشاورات مع أصحاب المصلحة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2025. وشارك تحالف أراب ووتش في المشاورة الإقليمية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي عُقدت حضوريًا في الرباط بتاريخ 11 آذار/مارس 2025. ويمكن الاطلاع على ملخّص المشاورة عبر هذا الرابط، و تسجيل الجلسة عبر هذا الرابط.

تعمل مجموعة البنك الدولي على تطبيق نهج الشراكة الجديد مع البلدان على مراحل خلال عامي 2025 و2026. ولمزيد من التفاصيل، يُرجى الرجوع إلى مقال تحالف أراب ووتش: **"ملاحظات وتوصيات تحالف آراب ووتش على نهج مجموعة البنك الدولي الجديد للمشاركة القطرية"**، والمتاح عبر هذا الرابط.

مشاركة المواطنين والمجتمع المدني

شهد عام 2025 تجديد نهج مجموعة البنك الدولي في مشاركة المواطنين والمجتمع المدني، بهدف تعزيز دورهم في عمليات التنمية وتمكينهم من الإسهام في السياسات والمشاريع التي تمسّ حياتهم.

وقد خلصت المراجعة المعنونة «**المواطنون في المركز: مراجعة استراتيجية للممارسات الجيدة والدروس المستفادة من أجل تجديد دعم البنك الدولي لمشاركة المواطنين والمساءلة الاجتماعية**» إلى أنّ مبادرات مشاركة المواطنين والمساءلة الاجتماعية القائمة، رغم استيفائها للمتطلبات الأساسية، لا تزال في كثير من الأحيان غير كافية لضمان مشاركة هادفة أو تمكين فعلي من التأثير في صنع القرار. وحدّدت المراجعة عددًا من مجالات التحسين ذات الأولوية، من بينها المشاركة على مستوى المشروع، والظروف التمكينية، والأنظمة القُطرية، والدعم المؤسسي.

كما يجري إدراج مؤشر جديد بعنوان «**جودة مشاركة المواطنين والمجتمع المدني**» ضمن **بطاقة قياس الأداء المؤسسية** لمجموعة البنك الدولي، وذلك لتتبّع مستوى ونوعية المشاركة عبر مشاريعه وبرامجه على مستوى البلدان.

وساهم تحالف أراب ووتش، إلى جانب شركائه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في تقديم توصيات شدّدت على أنّ المشاركة الفاعلة تتطلّب النظر إلى الحيّز المدني الأوسع. فمع استمرار القوانين المقيِّدة وتقلّص الحريات المدنية في المنطقة، تبقى جهود المشاركة معرّضة لأن تظل شكلية ومحدودة الأثر.

ولمزيد من التفاصيل، وللاطلاع على توصيات التحالف وشركائه، يُرجى الرجوع إلى:
شرح إطار عمل البنك الدولي المحدّث لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني ومؤشر الرصد الجديد: توصيات منظمات المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمتاح عبر هذا الرابط.

3. المشاركة في اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2025

أصدر تحالف أراب ووتش عددًا خاصًا يوثّق مشاركته في اجتماعات الربيع لعام 2025 لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي عُقدت في واشنطن العاصمة خلال الفترة الممتدة من 21 إلى 26 نيسان/أبريل. وقد شكّلت الاجتماعات محطة مهمّة للنقاش حول مسارات الإصلاح المؤسسي، ومستجدات السياسات، وقضايا التعافي وإعادة الإعمار في السياقات الهشّة، بما في ذلك لبنان وسوريا.

وخلال الاجتماعات، شارك التحالف في مشاورات وموائد مستديرة وحوارات تناولت عددًا من عمليات الإصلاح المؤسسي، من بينها تحديث إطار الاستدامة، وإمكانية دمج هيئات المساءلة المستقلة التابعة لمجموعة البنك الدولي. كما أسهم التحالف في تنظيم عدد من الجلسات المشتركة ضمن منتدى سياسات المجتمع المدني. ويمكن الاطلاع على ملخّص مشاركة التحالف، بما في ذلك الجلسات التي شارك في تنظيمها، ضمن العدد الخاص المتاح عبر هذا الرابط.

الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2025

شارك تحالف أراب ووتش في الاجتماعات السنوية لعام 2025 لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، التي عُقدت في واشنطن العاصمة خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 18 تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال الاجتماعات، عقد التحالف — إلى جانب معهد التحرير لسياسات الشرق الأوسط (TIMEP) — لقاءات مع المديرين التنفيذيين في صندوق النقد الدولي الممثّلين لكلٍّ من المملكة المتحدة وألمانيا وكندا وفرنسا، جرى خلالها التطرّق إلى حالة الجمود التي يشهدها مسار الإصلاح في لبنان. وسلّط التحالف الضوء على تضاؤل الهامش المتاح لإقرار إصلاحات هيكلية فعلية، محذّرًا من استمرار محاولات القطاع المصرفي والمصرف المركزي تحميل كلفة الأزمة للدولة.

ودعا التحالف صندوق النقد الدولي إلى التمسّك بخطوطه الحمراء، لا سيّما في ما يتعلّق بالاعتراف بخسائر القطاع المصرفي، ورفض الالتزامات الوهمية، وحماية الأصول العامة، بما في ذلك احتياطات الذهب. كما أثار مخاوف مرتبطة بتسريع إجراءات التقشّف وفرض سياسات ضريبية غير عادلة، مشدّدًا على ضرورة اعتماد بدائل مالية واجتماعية أكثر استدامة. ودعا التحالف أيضًا الصندوق إلى توسيع انخراطه مع الفاعلين السياسيين الداعمين للإصلاح، وتعزيز وضوح التواصل العام بشأن متطلبات البرامج، بما يحدّ من محاولات العرقلة ويدعم مسارات المساءلة.

وعلى هامش الاجتماعات، وضمن **منتدى سياسات المجتمع المدني**، شارك تحالف أراب ووتش، إلى جانب شركائه من منظمات المجتمع المدني على المستويين الإقليمي والعالمي، في تنظيم جلستين:

- **الشفافية كمحرّك مزدوج: تعزيز ملكية المجتمعات وفعالية التنمية وكفاءة الاستثمار في مؤسسة التمويل الدولية:**
  ناقشت الجلسة تأثير محدودية الشفافية وإتاحة المعلومات في عمليات مؤسسة التمويل الدولية على مشاركة المجتمعات وفعالية المشاريع، كما عرضت توصيات سياساتية لتعزيز إطار الوصول إلى المعلومات.
  يمكن مشاهدة الجلسة عبر هذا الرابط.

- **من يملك إعادة الإعمار؟ دور مؤسسات التمويل الدولية في تمويل إعادة الإعمار في الدول المتأثرة بالنزاعات:**
  تناولت الجلسة دور آليات تمويل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في توجيه مسارات إعادة الإعمار والتعافي المبكر في السياقات الهشّة، وطرحت تساؤلات حول الملكية والحوكمة والتعافي الشامل.
  يمكن مشاهدة الجلسة عبر هذا الرابط.

4. الأبحاث والمنشورات والإنتاج المعرفي

الدراسات والمدوّنات (بالشراكة مع الأعضاء)

خلال عام 2025، أعدّ تحالف أراب ووتش، بالتعاون مع منظماته الأعضاء، مجموعة من الدراسات والأوراق السياساتية والمدوّنات التي تناولت قضايا اقتصادية واجتماعية مرتبطة بسياسات مؤسسات التمويل الدولية في المنطقة.

1. **برامج صندوق النقد الدولي في تونس: النجاحات والإخفاقات والتحديات المستمرة**
تتناول هذه الورقة سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي في تونس، من خلال تحليل آثارها على السياسات الضريبية، والإصلاحات الهيكلية، وإصلاح القطاع العام، إضافة إلى مسار الدين العام. كما تستعرض التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج، وتطرح بدائل سياساتية للتعامل مع التحديات القائمة ودعم استقرار اقتصادي أكثر عدالة. لقراءة الورقة كاملة، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

2. **مقارنة بين الدعم النقدي والدعم العيني في مصر: تقييم الفعالية في حماية المواطنين من التضخم والفقر**
تبحث هذه الورقة في التحوّل نحو نماذج الدعم النقدي في مصر، وتقارن بين فعالية الدعم النقدي والدعم العيني في حماية الفئات الأكثر هشاشة، خصوصًا في ظل التضخم وارتفاع معدلات الفقر. لقراءة الورقة كاملة، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

3. **استحواذ القطاع الخاص على قطاع الرعاية الصحية العامة في مصر: السياق والتداعيات والبدائل**
تتناول هذه الورقة مسار خصخصة إدارة وتشغيل المرافق الصحية العامة في مصر، وتبحث في انعكاساته على إتاحة الخدمات وتكلفتها وحقوق العاملين، ضمن سياق أوسع من سياسات الخصخصة وإعادة هيكلة القطاع العام. لقراءة الورقة كاملة، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

4. **التحضير الاستباقي: مفتاح نجاح منظمات المجتمع المدني في الانخراط مع صندوق النقد الدولي**
تستعرض هذه المدوّنة أدوات واستراتيجيات عملية لتعزيز انخراط منظمات المجتمع المدني مع الصندوق، مع التركيز على أهمية البحث القائم على الأدلة، وتنسيق الجهود، وبناء التحالفات. لقراءة المدوّنة، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

5. **تعزيز دور المجتمع المدني: استراتيجيات فعّالة للتفاعل مع مفاوضات صندوق النقد الدولي**
تستعرض هذه المدوّنة سبل تمكين منظمات المجتمع المدني من الانخراط بفعالية في مفاوضات الصندوق، من خلال تقديم مقترحات سياساتية، والانخراط المباشر مع المؤسسة، وتعزيز جهود التأثير في السياسات. لقراءة المادة كاملة، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

سياسات إعادة الإعمار والتعافي في لبنان

خلال عام 2025، أعدّ تحالف أراب ووتش مجموعة من المواد السياساتية التي تناولت مسارات إعادة الإعمار والتعافي في لبنان، مع التركيز على قضايا المساءلة والحوكمة والعدالة الاجتماعية.

1. **أولويات إعادة الإعمار في لبنان بعد الحرب والحاجة المُلِحّة لتعافٍ عادل وخاضع للمساءلة — مذكرة صادرة عن تحالف أراب ووتش**

تتناول هذه المذكرة الأطر القانونية والمؤسسية والمالية التي تُشكّل مسار إعادة الإعمار في لبنان بعد الحرب، وتسلّط الضوء على أهمية الشفافية والمساءلة العامة، إلى جانب ضمان مشاركة المجتمعات المتضرّرة بصورة فعلية في عمليات التعافي وإعادة البناء. لقراءة المذكرة كاملة، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

2. **تشكيل الحكومة اللبنانية — تسع أولويات عاجلة للتعافي الاقتصادي**

تستعرض هذه الورقة تسع أولويات إصلاحية أعقبت تشكيل الحكومة اللبنانية واستئناف مسار التفاوض مع صندوق النقد الدولي، مع التركيز على قضايا المساءلة، والحماية الاجتماعية، وضمان مسار تعافٍ اقتصادي أكثر عدالة. لقراءة المقال كاملًا، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

الأدلة والأدوات الإرشادية الصادرة في عام 2025

يواصل تحالف أراب ووتش دعم منظمات المجتمع المدني الأعضاء، وتعزيز وعي المجتمعات، من خلال تطوير أدوات ومواد إرشادية تساعد على تعميق فهم أدوار وسياسات مؤسسات التمويل الدولية، وتعزّز القدرة على التفاعل معها بصورة أكثر فاعلية. وفي هذا الإطار، أصدر التحالف الأدلة التالية خلال عام 2025:

1. **فهم صندوق النقد الدولي والتفاعل معه: أداة إرشادية لمنظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية**

يقدّم هذا الدليل نظرة شاملة إلى هيكلية صندوق النقد الدولي وآليات عمله ومساحات صنع القرار داخله، كما يوفّر إرشادات عملية لدعم انخراط منظمات المجتمع المدني. ويحدّد نقاط الدخول الأساسية للتأثير في السياسات، والجهات المعنية بالتفاعل، والأدوات المتاحة لتعزيز دور المجتمع المدني في سياسات وبرامج الصندوق. لقراءة الدليل، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

2. **دليل منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية لفهم الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ومعاييره العشرة**

يهدف هذا الدليل إلى دعم منظمات المجتمع المدني في فهم الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي ومعاييره العشرة، وتوظيفه في متابعة المشاريع وتقييم الامتثال. كما يقدّم إرشادات عملية للرصد والمناصرة بما يعزّز المساءلة ويحمي حقوق المجتمعات والبيئة. لقراءة الدليل، يُرجى الضغط على هذا الرابط.

5. مجموعات العمل

شهد عام 2024 تركيزًا على إرساء الأسس اللازمة لتعزيز انخراط المنظمات الأعضاء، من خلال تطوير استبيان لرصد اهتماماتها وخبراتها، أعقبه تنظيم سلسلة من المشاورات على مستوى البلدان. وخلال هذه المرحلة، صمّم التحالف إطارًا تجريبيًا لمجموعات العمل حدّد آليات عملها ومحاور تركيزها الموضوعية. وبناءً على ذلك، شكّل عام 2025 مرحلة تفعيل دور المنظمات الأعضاء وتعزيز انخراطها ضمن مجموعات العمل.

مجموعة العمل المعنية بالحماية الاجتماعية والإدماج

ضمّت مجموعة العمل المعنية بالحماية الاجتماعية والإدماج منظمات أعضاء من مختلف بلدان المنطقة، من بينها: وديان لتنمية المجتمع (اليمن)، الجمعية التونسية للحوكمة المحلية، شمسية (مصر)، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية (الأردن)، الاتحاد اللبناني للأشخاص المعوقين حركيًا، منظمة المرأة والطفل (العراق)، الجمعية التونسية لقانون التنمية.

ومن خلال هذه المجموعة، عمل الأعضاء على تعزيز قدراتهم في البحث عن المشاريع المرتبطة بالحماية الاجتماعية والإدماج وخلق فرص العمل ضمن البرامج المموّلة من البنك الدولي ورصدها. كما طوّروا مهارات عملية في مراجعة وثائق المشاريع، وتحديد الالتزامات السياساتية ذات الصلة، وتتبع ترجمتها على مستوى التنفيذ.

وشمل ذلك تطبيقًا عمليًا على مشروع في تونس يركّز على دعم صغار المستثمرين والمزارعين في قطاع الصناعات الزراعية، وتعزيز فرص العمل للفئات المهمّشة. وتهدف المجموعة إلى تطوير أدوات رصد مشتركة وموارد معرفية تعزّز دور المجتمع المدني في المتابعة والمساءلة.

مجموعة العمل المعنية بالبيئة والتغيّر المناخي

تضمّ مجموعة العمل المعنية بالبيئة والتغيّر المناخي منظمات أعضاء من مختلف بلدان المنطقة، من بينها: الأرض لبنان، الحركة البيئية اللبنانية، جمعية دبين للتنمية البيئية (الأردن)، المنظمة اليمنية لتعزيز النزاهة، جمعية تلاسمطان للبيئة والتنمية (المغرب)، مركز تنمية جهة تانسيفت مراكش (المغرب)، الجمعية التونسية لقانون التنمية، الجمعية التونسية للحوكمة الجبائية، الجمعية المصرية للحقوق الجماعية.

عمل الأعضاء من خلال هذه المجموعة على تنسيق جهود المناصرة والإنتاج المعرفي المرتبطين بسياسات المناخ والبيئة. وقد أعدّت المجموعة بيانًا مشتركًا حول تمويل المناخ قبيل انعقاد مؤتمر الأطراف (COP30)، نُشر باللغتين العربية والإنكليزية. كما تعزّز الحضور في المساحات المناخية العالمية، حيث شاركت هالة مراد من جمعية دبين للتنمية البيئية في مؤتمر COP30، ونقلت أبرز المداولات والدروس المستفادة إلى بقية أعضاء المجموعة.

ويعمل الأعضاء حاليًا على إعداد مقال مشترك يتناول تقرير تسعير الكربون الصادر عن البنك الدولي، إلى جانب استكمال تحديد الأهداف الذكية (SMART) ومجالات التركيز ذات الأولوية التي ستوجّه عمل المجموعة مستقبلًا.

مجموعة العمل المعنية بالعدالة الاقتصادية

تضمّ مجموعة العمل المعنية بالعدالة الاقتصادية منظمات أعضاء من مختلف بلدان المنطقة، من بينها: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، الجمعية التونسية للحق في التنمية، الجمعية التونسية للحوكمة و المحلية، مع توجّه لتوسيع عضويتها لتشمل منظمات إضافية.

عملت المجموعة على بناء أرضية مشتركة لانخراط جماعي في قضايا العدالة الضريبية، من خلال فهم علاقات القوة، والجهات المؤسسية الفاعلة، ومساحات صنع القرار المؤثرة في السياسات الضريبية. وشكّل رسم خرائط النفوذ الضريبي نشاطًا محوريًا، إذ حدّد المؤسسات الحكومية الرئيسية، والفاعلين السياسيين، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، إضافة إلى نقاط الدخول المتاحة أمام المجتمع المدني على المستويين الوطني والإقليمي.

وبالتوازي، عمل الأعضاء على تبسيط القضايا الضريبية المعقّدة وتحويلها إلى رسائل قائمة على الأدلة تربط العدالة الضريبية بالعدالة الاجتماعية والخدمات العامة والمساءلة المالية، بما يجعلها أكثر قابلية للتداول لدى صناع السياسات والرأي العام. وشملت هذه المرحلة التحضيرية جلسات إحاطة تحليلية وعروضًا تقديمية أسهمت في توحيد أولويات الأعضاء وصياغة أطر مشتركة للمناصرة. وتهدف المجموعة إلى الانتقال من التحليل إلى إطلاق حملة إقليمية منظّمة حول العدالة الضريبية.

6. التطوير المؤسسي

في مطلع عام 2025، أقرّت الجمعية العامة لتحالف أراب ووتش مجموعة من التعديلات على النظام الداخلي، وذلك بهدف تعزيز الاستمرارية المؤسسية وضمان نقل المعرفة والخبرات داخل هيئات الحوكمة. وبموجب التعديلات المعتمدة، تُنتخب عضوية مجلس الإدارة لمدّة ثلاث سنوات، على ألّا تتجاوز مدّتان متتاليتان كحدّ أقصى. ولضمان الاستقرار التنظيمي، اعتمد التحالف آلية تجديد متدرّج لعضوية المجلس، بحيث يُنتخب ثلث أعضاء مجلس الإدارة المؤلّف من سبعة أعضاء سنويًا، وفق دورة تناوبية (3-2-2). وقد بدأت المرحلة الانتقالية في عام 2025 بانتخاب ثلاثة مقاعد، على أن يُنتخب مقعدان في عام 2026، والمقعدان المتبقيان في عام 2027، لتكتمل الدورة التناوبية بحلول عام 2028. كما نصّت التعديلات على أنه في حال انسحاب أي عضو قبل انتهاء ولايته، يُنتخب بديل له لاستكمال المدّة المتبقية فقط، ولا تُحتسب هذه المدّة الجزئية ضمن الحدّ الأقصى للولايتين للعضو الجديد.

وفي عام 2025، جرى انتخاب ثلاثة أعضاء في مجلس الإدارة: بول أبي راشد / الأرض لبنان ممثّلًا للمنظمات الأعضاء في لبنان، وعمّار صالح / وديان لتنمية المجتمع ممثّلًا للمنظمات الأعضاء في اليمن، وعبد المولى إسماعيل / الجمعية المصرية للحقوق الجماعية ممثّلًا للمنظمات الأعضاء في مصر. وفي إطار مسار التطوير المؤسسي، باشر التحالف أيضًا إعداد استراتيجية تنظيمية جديدة، كما أجرى استبيانًا لعضوية التحالف بهدف جمع المدخلات والمساهمة في تحديد الأولويات المستقبلية.